

المصادرة والإجراءات التحفظية في مكافحة غسل الأموال

الباحث: الجازي الكبيسي

كلية القانون - جامعة لوسيل - دولة قطر

ملخص:

يتناول هذا البحث موضوع المصادرة والإجراءات التحفظية في مكافحة غسل الأموال في التشريع القطري، باعتبار أن جريمة غسل الأموال تعد من أخطر الجرائم الاقتصادية العابرة للحدود لما تسببه من تهديد للاستقرار المالي والاقتصادي وتقويض لثقة الأفراد بالمؤسسات المالية. وتبرز أهمية هذه الدراسة في ظل التطورات التشريعية التي شهدتها دولة قطر، خصوصاً بعد صدور القانون رقم (18) لسنة 2025 المعدل لقانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب رقم (20) لسنة 2019، والذي عزز من الإطار المؤسسي والتنظيمي لمكافحة هذه الجرائم، عبر توسيع اختصاصات اللجنة الوطنية ومنح وحدة المعلومات المالية استقلالية قانونية ومالية أكبر.

وتتمثل إشكالية البحث في مدى قدرة المنظومة القطرية على تحقيق التوازن بين فعالية الإجراءات التحفظية والمصادرة من جهة، وضمان الحقوق والحريات الأساسية للأفراد من جهة أخرى، خاصة مع اتساع صلاحيات الجهات المختصة في التجميد والحجز والمصادرة. ومن هنا انطلق التساؤل الرئيسي للدراسة حول مدى نجاح التشريع القطري بعد تعديلات 2025 في تحقيق التوازن بين سرعة وفعالية الإجراءات التحفظية والمصادرة وبين الضمانات القانونية ومعايير مجموعة العمل المالي.

واعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي المقارن، من خلال وصف وتحليل النصوص القانونية القطرية المتعلقة بالمصادرة والتدابير التحفظية، ومقارنتها ببعض التشريعات العربية، خاصة الإماراتية والجزائرية، إضافة إلى مقارنتها بالمعايير الدولية الصادرة عن مجموعة العمل المالي.

وتكمن أهمية البحث في توضيح الفروق بين مفاهيم التجميد والحجز التحفظي والمصادرة، وبيان الطبيعة القانونية لكل منها، إلى جانب دعم الممارسين القانونيين والجهات المختصة بفهم آليات تطبيق هذه التدابير كما يهدف البحث إلى تحليل الإطار التشريعي القطري، وقياس مدى توافقه مع المعايير الدولية، وإبراز نقاط القوة في التجربة القطرية، مع تقديم توصيات تساهم في تعزيز فعالية المصادرة والإجراءات التحفظية في مكافحة غسل الأموال.

يهدف هذا البحث إلى دراسة الإطار القانوني للمصادرة والتدابير التحفظية في التشريع القطري، وبيان مدى فاعليته في مكافحة جرائم غسل الأموال، وذلك من خلال تحقيق الأهداف الآتية:

تحليل التنظيم القانوني للمصادرة والتدابير التحفظية في التشريع القطري وبيان نطاق تطبيقها،

بيان أوجه الاتفاق والاختلاف بين التشريع القطري والمعايير والاتفاقيات الدولية ذات الصلة بمكافحة غسل الأموال، إبراز الجوانب الإيجابية والعملية التي تميز التجربة القطرية في مجال المصادرة والتدابير التحفظية، تقييم مدى فعالية إجراءات المصادرة والتدابير التحفظية في الحد من جرائم غسل الأموال وتجفيف منابعها المالية.

الكلمات المفتاحية: غسل الأموال، المصادرة، الإجراءات التحفظية، وحدة المعلومات المالية، اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال

Confiscation and Provisional Measures in the Fight Against Money Laundering

Al Jazi Al-Kubaisi

Abstract

This research examines confiscation and precautionary measures in combating money laundering under Qatari legislation, considering that money laundering is among the most serious transnational economic crimes due to its threat to financial and economic stability and its undermining of public confidence in financial institutions. The importance of this study arises from the legislative developments witnessed in the State of Qatar, particularly following the issuance of Law No. (18) of 2025 amending the Anti-Money Laundering and Counter-Terrorism Financing Law No. (20) of 2019. The amendment strengthened the institutional and regulatory framework for combating such crimes by expanding the powers of the National Committee and granting the Financial Information Unit greater legal and financial independence.

The research problem lies in assessing the extent to which the Qatari legal framework is capable of achieving a balance between the effectiveness of precautionary measures and confiscation procedures on the one hand, and the protection of individuals' fundamental rights and freedoms on the other hand, especially in light of the expanded powers granted to competent authorities regarding freezing, seizure, and confiscation. Accordingly, the study raises the main question of whether the Qatari legislation, following the 2025 amendments, has succeeded in balancing the speed and effectiveness of precautionary and confiscation measures with legal guarantees and the standards of the Financial Action Task Force (FATF).

The study adopts a descriptive, analytical, and comparative methodology through examining and analyzing Qatari legal provisions related to confiscation and precautionary measures, while comparing them with selected Arab legislations, particularly those of the United Arab Emirates and Algeria, in addition to comparing them with international standards issued by the FATF.

The significance of this research lies in clarifying the distinctions between the concepts of freezing, precautionary seizure, and confiscation, as well as explaining the legal nature of each measure. Furthermore, the study aims to support legal practitioners and competent authorities in understanding the mechanisms for implementing such measures. It also seeks to analyze the Qatari legislative framework, evaluate its compatibility with international standards, highlight the strengths of the Qatari experience, and provide recommendations that contribute to enhancing the effectiveness of confiscation and precautionary measures in combating money laundering.

This research aims to study the legal framework governing confiscation and precautionary measures under Qatari legislation and to assess their effectiveness in combating money laundering crimes through achieving the following objectives:

Analyzing the legal regulation of confiscation and precautionary measures under Qatari legislation and clarifying their scope of application.

Identifying points of convergence and divergence between Qatari legislation and international standards and conventions related to combating money laundering.

Highlighting the positive and practical aspects that distinguish the Qatari experience in the field of confiscation and precautionary measures.

Evaluating the effectiveness of confiscation and precautionary measures in reducing money laundering crimes and drying up their financial sources.

Keywords: Money Laundering, Confiscation, Precautionary Measures, Financial Information Unit, National Committee for Combating Money Laundering.

المقدمة:

تعد جريمة غسل الأموال من أخطر الجرائم الاقتصادية العابرة للحدود لما تخلفه من آثار مباشرة على استقرار النظام المالي والنمو الاقتصادي وثقة المتعاملين في مؤسسات الدولة، فالغسل لا يقف عند حد إضفاء المشروعية الشكلية على عوائد أنشطة غير مشروعة (مخدرات، رشوة، اتجار بالبشر، تمويل الإرهاب)، بل يمتد ليقوض أسس المنافسة الشريفة، ويرفع مخاطر السمعة للمؤسسات المالية، ويضعف فاعلية السياسات النقدية والمالية للدولة، ومن هنا برزت الحاجة إلى تبني منظومات تشريعية ومؤسسية متكاملة لا تكتفي بالتجريم والعقاب اللاحق، بل تسبق ذلك بإجراءات تحفظية فعالة تحول دون تهريب العائدات وتمويلها، وتتيح تتبعها وحجزها ومصادرتها بآليات سريعة وذات ضمانات.

وفي هذا السياق شهد الإطار القانوني القطري تطوراً نوعياً منذ صدور قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب رقم (20) لسنة 2019 وتعديله بالمرسوم بقانون رقم (19) لسنة 2021، وصولاً إلى القانون رقم (18) لسنة 2025 الذي أدخل تحديثات مؤسسية مهمة، أبرزها إعادة تنظيم اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتوسيع تمثيل الجهات فيها، وتعزيز استقلالية وحدة المعلومات المالية ومنحها شخصية معنوية وموازنة ملحقة، بما يرسخ نهجاً وطنياً منسقاً لإدارة المخاطر والالتزامات، وهذه التطورات تعكس اتساق السياسة التشريعية القطرية مع المعايير الدولية (وخاصة توصيات مجموعة العمل المالي FATF) التي تشدد على المنهج القائم على المخاطر، وتكامل الأدوار بين واضعي السياسات، والجهات الرقابية، ووحدة المعلومات المالية، والنيابة العامة والسلطة القضائية.

ويركز هذا البحث على محورين متلازمين في المنظومة القطرية:

– الإجراءات التحفظية، بما تشمل من أوامر مؤقتة وسريعة مثل التجميد والمنع من التصرف، والحجز التحفظي، والتحفيز على السجلات والأدلة الرقمية

– المصادرة باعتبارها الأداة الختامية لاسترداد المتحصلات غير المشروعة وإبطال آثار الجريمة.

مشكلة البحث:

تواجه المنظومة القانونية في دولة قطر رغم تطورها اللافت في مجال مكافحة غسل الأموال تحدياً دقيقاً يتمثل في تحقيق التوازن بين الفعالية الإجرائية والضمانات القانونية عند تطبيق التدابير التحفظية والمصادرة، فبعد صدور قانون 2019 وما تبعه من تعديل جوهري عام 2025 أصبح الإطار التشريعي أكثر نضجاً واتساقاً مع توصيات مجموعة العمل المالي FATF خصوصاً فيما يتعلق باستقلال وحدة المعلومات المالية وتوسيع صلاحياتها وتعزيز التنسيق المؤسسي بين الأجهزة المعنية، ومع ذلك يظل التطبيق العملي لهذه الإجراءات ميداناً تتقاطع فيه الاعتبارات القانونية والواقعية والسياسية، حيث تظهر أحياناً فجوات تؤثر في سرعة التحفظ على الأموال المشبوهة أو في كفاءة إدارتها ومصادرتها النهائية.

وتتجسد الإشكالية في أن السعي نحو ردع الجريمة المالية ومصادرة عائداتها قد يصطدم أحياناً بمبادئ جوهريّة في العدالة الإجرائية مثل حماية غير حسن النية وحق الملكية وضمان التناسب وعدم المساس بحقوق الدفاع، كما أن التعاون الدولي في تنفيذ أوامر التجميد والمصادرة يثير تساؤلات حول حدود السيادة القانونية ومدى جاهزية النظام الوطني للاعتراف المتبادل بالأحكام الصادرة من الخارج خاصة في ظل تطور أساليب غسل الأموال عبر الأصول الرقمية والعملات المشفرة.

من ثم تكمن مشكلة البحث في محاولة تقييم مدى نجاح التعديلات القطرية الأخيرة في بناء منظومة متوازنة تحقق فعالية حقيقية في إجراءات التحفظ والمصادرة من جهة وترسخ ضمانات العدالة وحماية الحقوق من جهة أخرى بما ينسجم مع معايير FATF ويعكس مكانة قطر كدولة تسعى لتطبيق أعلى معايير الشفافية المالية وسيادة القانون.

أسئلة البحث

التساؤل الرئيسي للبحث

إلى أي مدى تحقق المنظومة القطرية بعد تعديل 2025 توازناً فعالاً بين سرعة الإجراءات التحفظية والمصادرة في جرائم غسل الأموال وبين الضمانات القانونية ومعايير FATF؟

الأسئلة الفرعية

- كيف حدد المشرع القطري الطبيعة القانونية للتدابير التحفظية بعد تعديل 2025؟
- هل ساهمت تعديلات 2025 في إعادة تنظيم الاختصاص بين الجهات المعنية بما يحقق سرعة الإجراء دون الإخلال بضمانات العدالة؟
- ما الإطار القانوني والعملي لنطاق المصادرة في التشريع القطري؟
- إلى أي مدى ينسجم النظام القطري في مجال التحفظ والمصادرة مع توصيات مجموعة العمل المالي FTAT؟
- كيف يمكن تقييم فعالية التجربة القطرية مقارنة بالتجارب الإقليمية كالتجربة الإماراتية والجزائرية من حيث السرعة الإجرائية والتعاون الدولي في استرداد الأصول؟

أهمية البحث

فمن الناحية النظرية، يساهم في تفكيك مفاهيم كثيراً ما تختلط في الأدبيات والممارسة (كالتجميد، الحجز التحفظي، المنع من السفر، والمصادرة)، ويقدم تمييزاً واضحاً بين طبيعتها ووظائفها وحدودها. ومن الناحية التطبيقية، يزود الممارسين (قضاة، أعضاء نيابة، محامين، وضباط امتثال) بدليل مفاهيمي مبسط حول كيفية استخدام هذه الأدوات بفعالية مع الحفاظ على الضمانات الإجرائية وحقوق ذوي المصلحة حسني النية.

أهداف البحث

- يهدف هذا البحث إلى تحقيق مجموعة من الأهداف العلمية والعملية:
- تحليل الأطر القانونية القطرية المنظمة للمصادرة والتدابير التحفظية.
- رصد أوجه التوافق والاختلاف بين التشريع القطري والمعايير الدولية.
- إبراز الجوانب المتميزة في التجربة القطرية وإمكانات تطويرها.
- تقديم توصيات عملية لتعزيز فعالية المصادرة وتبسيط الإجراءات التحفظية.
- دعم فهم القانون والممارسين للآليات القانونية ذات الصلة بمكافحة غسل الأموال في دولة قطر.

منهجية البحث

أولاً: نوع المنهج المستخدم

اعتمد هذا البحث على المنهج الوصفي التحليلي المقارن، وهو من أكثر المناهج ملائمة للدراسات القانونية التي تهدف إلى تفسير النصوص واستنباط أحكامها وتحليلها ومقارنتها بتجارب أخرى. يعد المنهج الوصفي مناسباً لأنه يصف الواقع التشريعي القطري في مجال مكافحة غسل الأموال، ويبرز النصوص القانونية ذات الصلة بالمصادرة والإجراءات التحفظية، سواء في القانون رقم (20) لسنة 2019 أو تعديلاته بالقانون رقم (18) لسنة 2025.

أما المنهج التحليلي فقد استخدم لتحليل النصوص التشريعية ومضامينها، وبيان مدى انسجامها مع المبادئ القانونية العامة، خصوصاً مبدأ المشروعية، وضمانات المحاكمة العادلة، وحماية حق الملكية.

وفي حين أدرج المنهج المقارن للموازنة بين القانون القطري وبعض التشريعات العربية (كالجزائر والإمارات) والمعايير الدولية (توصيات FATF)، بهدف استجلاء نقاط القوة ومجالات التطوير في التجربة القطرية. ويتميز هذا الدمج المنهجي بقدرته على الجمع بين الوصف الدقيق للنصوص والتحليل النقدي للمضامين والمقارنة المعيارية، وهو ما يتيح فهماً أعمق لمدى فاعلية المنظومة القطرية في تحقيق التوازن بين مقتضيات مكافحة الجريمة وحماية الحقوق الفردية.

ثانياً: أدوات البحث ومصادر المعلومات

اعتمد البحث على مزيج من المصادر التشريعية، والدراسات الأكاديمية، والوثائق الدولية، يمكن تصنيفها كما يلي:

1. المصادر التشريعية الوطنية:

- القانون رقم (20) لسنة 2019 بشأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
- المرسوم بقانون رقم (19) لسنة 2021 بتعديل بعض أحكامه.
- القانون رقم (18) لسنة 2025 المنشور في الجريدة الرسمية القطرية العدد الثالث والعشرون بتاريخ 11 سبتمبر 2025.

وقد تم تحليل هذه النصوص لاستخراج الأحكام الخاصة بالمصادرة والتجميد والحجز التحفظي ودور اللجنة الوطنية ووحدة المعلومات المالية.

2. المراجع الأكاديمية:

دراسات عربية معاصرة تناولت الجريمة من أبعادها القانونية والإجرائية، مثل دراسات قيشاح نبيلة (2015)، دانة النتشة (2018)، خالد حلمي (2015)، عيسى الضويحي (2021).

3. الوثائق والمعايير الدولية:

- توصيات مجموعة العمل المالي (FATF) بنسختها المحدثه لعام 2022.
- وثائق مجموعة العمل المالي الإقليمية (MENAFATF) الخاصة بتقييم التزام الدول العربية.
- وقد استخدمت هذه الوثائق كمعيار للحكم على مدى توافق التشريع القطري مع الالتزامات الدولية.

4. التحليل المقارن:

أجري تحليل مقارن بين قطر ودول أخرى عربية، لإبراز خصائص المنهج القطري الذي يقوم على المركزية المؤسسية والشفافية والتقييم الوطني للمخاطر.

ثالثاً: نطاق البحث وحدوده

- ينحصر نطاق هذا البحث في دراسة المصادرة والإجراءات التحفظية المتعلقة بجريمة غسل الأموال دون التوسع في الجوانب الاقتصادية أو التقنية.
- ويركز البحث على الحالة القطرية في ضوء تعديل 2025، بوصفه الإطار الأحدث الذي يعكس التوجه التشريعي الوطني.
- ويغطي التحليل أيضاً الإطار المقارن العربي والدولي بقدر ما يخدم هدف البحث الأساسي، وهو قياس مدى اتساق النظام القطري مع المبادئ القانونية العامة والمعايير الدولية.
- أما من حيث الزمن، فيتناول البحث الفترة من 2019 حتى 2025، وهي المرحلة التي شهدت التطوير التشريعي المؤسسي لمنظومة مكافحة غسل الأموال في قطر.
- ومن حيث المكان، يقتصر نطاق الدراسة على دولة قطر مع الإشارة المقارنة للتجارب القريبة (الجزائر والإمارات).

رابعاً: فرضيات البحث

ينطلق البحث من ثلاث فرضيات رئيسية:

1. أن القانون القطري رقم (18) لسنة 2025 أدخل تحسينات جوهرية على منظومة مكافحة غسل الأموال من خلال تعزيز التنسيق المؤسسي بين الجهات الرقابية والقضائية.
2. أن الإجراءات التحفظية والمصادرة في القانون القطري تتوافق إلى حد كبير مع المعايير الدولية (توصيات FATF) من حيث المفهوم والضمانات.
3. أن المنظومة القطرية قادرة على تحقيق التوازن بين حماية النظام المالي وصون حقوق الأفراد، بفضل الإطار القانوني والمؤسسي المتكامل الذي تم تطويره.

الدراسات السابقة

الدراسة الأولى:

نبيلة قيشاح (2015) آليات مكافحة جريمة تبييض الأموال في التشريع الجزائري 1591

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل الإطار القانوني الجزائري لمكافحة جريمة تبييض الأموال وآلياتها الوقائية والكشفية، مع التركيز على الإبلاغ عن العمليات المشبوهة ودور البنوك والهيئات المالية في الحد من الجريمة، واستخدمت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي لمقارنة النصوص القانونية الجزائرية مع المعايير الدولية، وخلصت إلى أن المشرع الجزائري وضع منظومة قانونية متكاملة تشمل الإبلاغ الإجمالي عن الشبهات وإنشاء خلية الاستعلام المالي كهيئة مختصة بالتحري وجمع المعلومات، كما أبرزت أن فعالية هذه الخلية ما تزال محدودة بسبب ضعف الإمكانيات المادية والبشرية، ما يستدعي تعزيز استقلالها وتزويدها بالموارد اللازمة. أوصت الدراسة بضرورة تحديث التشريعات وتفعيل التعاون الدولي لمواكبة التغيرات المستحدثة في أساليب تبييض الأموال.

الدراسة الثانية:

دانة نبيل شحدة النتشة (2018) الوسائل الدولية في مكافحة جريمة غسل الأموال 1592

تناولت هذه الرسالة الإطار الدولي لمكافحة غسل الأموال من خلال دراسة الاتفاقيات الدولية والإقليمية، مثل اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية واتفاقية فيينا 1988، واستخدمت الباحثة المنهج التحليلي المقارن، وركزت على التفاعل بين التشريعات الوطنية والاتفاقيات الدولية، مع مناقشة العقبات التي تواجه الدول في التطبيق العملي، وخلصت إلى أن الجريمة ذات طابع عابر للحدود مما يستوجب تعاوناً دولياً وثيقاً، وأوصت بإنشاء شبكات تبادل معلومات مالية دولية أكثر فعالية. كما أكدت أهمية التوفيق بين مقتضيات السيادة الوطنية ومتطلبات التعاون الدولي لتفادي الثغرات التي تستغلها شبكات غسل الأموال.

الدراسة الثالثة:

خالد سعد زغلول حلمي (2015) مكافحة جرائم غسيل الأموال في التشريع المقارن 1593

استعرضت هذه الدراسة الجهود القانونية المقارنة في مواجهة جرائم غسل الأموال في ضوء القوانين العربية والأجنبية، مبرزة تزايد خطورة الجريمة مع دخول عصابات الجريمة المنظمة والمؤسسات المالية غير المشروعة، واعتمد الباحث على المنهج المقارن لتحليل التشريعات المصرية والأوروبية، وأوضح أن تبييض الأموال أصبح تهديداً للاستقرار الاقتصادي والاستثماري، إذ يؤدي إلى منافسة غير مشروعة وتشويه مناخ الاستثمار، وأوصت الدراسة بتعزيز دور البنك المركزي في الرقابة على

1591 نبيلة قيشاح، "آليات مكافحة جريمة تبييض الأموال في التشريع الجزائري"، مجلة الحقوق والعلوم السياسي، المجلد 2 العدد 4، 2015.

1592 دانة نبيل شحدة النتشة، "الوسائل الدولية في مكافحة جريمة غسل الأموال"، (رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، 2018).

1593 خالد سعد زغلول حلمي، "مكافحة جرائم غسيل الأموال في التشريع المقارن"، مجلة العلوم القانونية والاقتصادية، جامعة القاهرة، المجلد 14، العدد 89 (2015).

المؤسسات المالية والإبلاغ عن العمليات المشبوهة، وربط العقوبات بالمخاطر الاقتصادية المترتبة على الجريمة، كما شددت على أن مكافحة غسل الأموال لا تتعارض مع سياسات الحرية الاقتصادية طالما كانت في إطار قانوني منظم.

الدراسة الرابعة:

عيسى طلال الضويحي (2021) الإجراءات الجزائية الخاصة بملاحقة جرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب 1594

هدفت هذه الدراسة إلى بيان الخصوصية الإجرائية لملاحقة جرائم غسل الأموال في التشريع الإماراتي مقارناً بالتشريعات الكويتية والمصرية، باستخدام المنهج الوصفي التحليلي. خلص الباحث إلى أن المشرع وضع آليات جزائية خاصة تتضمن تجميد الأموال والتحفيز عليها والمصادرة في حالات محددة، مع ضمانات قانونية للمتهمين، كما أشار إلى أن النيابة العامة تملك صلاحيات واسعة في الحجز والمصادرة، وأن هذه الإجراءات تمثل توازناً بين حماية النظام المالي وضمان العدالة الجنائية، وأوصت الدراسة بضرورة توحيد المفاهيم القانونية لمصطلحات "المتحصلات" و"الأموال محل الجريمة" وتعزيز التنسيق بين الجهات الأمنية والمالية لضمان تنفيذ فعال للتدابير التحفظية

المبحث الأول: الإطار القانوني القطري للإجراءات التحفظية ودور النيابة العامة

المطلب الأول: ماهية الإجراءات التحفظية وأنواعها ودور النيابة العامة القطرية في تنفيذها

تعد الإجراءات التحفظية أدوات قانونية مؤقتة تهدف إلى منع الجاني أو الغير من التصرف في الأموال المشتبه في صلتها بجريمة غسل الأموال، إلى حين استكمال التحقيقات والفصل النهائي في الدعوى، وهي تختلف عن العقوبات أو التدابير اللاحقة لأنها لا تفترض الإدانة، بل تقوم على مجرد وجود شبهة معقولة تستدعي حماية المال محل الجريمة. 1595

وفي القانون القطري، يمكن تصنيف الإجراءات التحفظية إلى ثلاثة أنماط رئيسية:

1. التجميد: وهو الإجراء الذي يمنع التصرف في الأموال أو نقلها أو تغيير حالتها دون الحاجة إلى نزع الحيابة الفعلية منها. ويستخدم عادة في المراحل الأولى للتحقيق عند الاشتباه فقط. 1596
2. الحجز التحفظي: يترتب عليه وضع المال محل الجريمة تحت يد السلطات، ومنع المالك من استغلاله أو التصرف فيه بأي شكل، وغالباً ما يصدر بأمر قضائي بناء على طلب النيابة العامة.
3. المنع من التصرف أو السفر: وهو إجراء مكمل يتخذ لضمان بقاء الجاني أو الأموال داخل الولاية القضائية، منعاً للتهريب أو الإخفاء. 1597

وقد أكد القانون القطري رقم (20) لسنة 15982019 المعدل بالقانون رقم (18) لسنة 2025 على أهمية هذه الإجراءات في المادة (9/30)، التي أوجبت على اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب تنسيق الجهود في جمع وتصنيف وتحليل البيانات والإحصاءات المتعلقة بمكافحة غسل الأموال، بما في ذلك الإجراءات التحفظية والمصادرة، وذلك في إطار تقييم المخاطر الوطني. 1599

دور النيابة العامة القطرية في إصدار وتنفيذ الإجراءات التحفظية

1594 عيسى طلال الضويحي، "الإجراءات الجزائية الخاصة بملاحقة جرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب"، مجلة القانون والتنمية، جامعة الشارقة، المجلد 1، العدد 1 (2021).

1595 الضويحي، الإجراءات الجزائية، ص 21-24.

1596 المرجع نفسه، نفس الصفحات.

1597 الضويحي، الإجراءات الجزائية، ص 21-24.

1598 دولة قطر. قانون رقم (20) لسنة 2019 بإصدار قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، (الجريدة الرسمية القطرية: العدد 19، بتاريخ 25-9-2019)، ص 3، تم

الاسترجاع من <https://tinyurl.com/27b855lj>، تمت الزيارة بتاريخ 14-10-2025.

1599 دولة قطر. قانون رقم (18) لسنة 2025 بتعديل بعض أحكام قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب الصادر بالقانون رقم (20) لسنة 2019، (الجريدة الرسمية القطرية: العدد 23، بتاريخ 11-9-2025)، ص 3، تم الاسترجاع من <https://tinyurl.com/2ardbfqh>، تمت الزيارة بتاريخ 14-10-2025.

تعد النيابة العامة القطرية الجهة المركزية في مباشرة وتنفيذ أوامر التجميد والحجز والمصادرة، حيث يخولها قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب رقم (20) لسنة 2019 المعدل بالقانون رقم (18) لسنة 2025 سلطة إصدار الأوامر التحفظية ومتابعة تنفيذها بالتعاون مع الجهات المختصة مثل وحدة المعلومات المالية ومصرف قطر المركزي، كما أن النيابة مسؤولة عن تلقي الإخطارات والتقارير المتعلقة بالاشتباه في المعاملات المشبوهة والتحقيق في مصدر الأموال ومآلاتها بما يضمن سرعة التحرك للحيلولة دون تهريبها أو إخفائها، ويؤكد تقرير مجموعة العمل المالي (FATF) أن النيابة العامة في قطر تقوم بدور محوري في تنسيق إجراءات الحجز والمصادرة على المستوى الوطني وتبادل المساعدات القانونية المتبادلة مع الجهات النظرية في الخارج. 1600

المطلب الثاني: الأساس التشريعي للمصادرة في القانون القطري والجهات المختصة وآليات التنفيذ
أولاً: الأساس التشريعي للمصادرة في القانون القطري:

تعد المصادرة من أهم الأدوات التي تنهي مفعول الجريمة المالية وتعيد الأموال غير المشروعة إلى الدولة، وقد نص القانون القطري على المصادرة في أكثر من موضع باعتبارها تدبيراً قضائياً ينفذ بموجب حكم نهائي، وتشمل:

• المتحصلات المباشرة: أي الأموال الناتجة مباشرة عن ارتكاب الجريمة.

• العائدات غير المباشرة: كالأرباح الناتجة عن استثمار المال المغسول.

• الأموال أو الممتلكات ذات القيمة المعادلة: عند تعذر ضبط المال الأصلي محل الجريمة. 1601

وقد كرس المشرع القطري مبدأ "عدم السماح للجاني بالاحتفاظ بمتحصلات الجريمة بأي شكل"، وهو ما يتفق مع التوصية الرابعة من FATF التي تلزم الدول بتمكين سلطاتها من مصادرة جميع المتحصلات أو الممتلكات المستخدمة أو المقصودة للاستخدام في الجريمة، 1602 ويلاحظ أن المشرع القطري تبنى نهجاً متدرجاً في تطبيق المصادرة:

1. مرحلة التجميد المؤقت: تتم بناء على قرار من النيابة العامة أو المحكمة المختصة عند وجود شبهة قوية.

2. مرحلة المصادرة النهائية: تصدر بحكم قضائي بات بعد ثبوت الجريمة.

3. حالات المصادرة الموسعة: تمتد لتشمل الأموال التي يملكها الغير إذا ثبت علمه بالمصدر غير المشروع أو كانت قد نقلت إليه دون مقابل. 1603

ومن الضمانات الأساسية أن المصادرة لا تنفذ إلا بناء على حكم قضائي، كما تتيح القوانين القطرية للغير حسن النية التقدم بطلب استرداد أمام القضاء متى أثبت أنه اكتسب الحق في المال بطريقة مشروعة وبمقابل مناسب. 1604

ثانياً: الجهات المختصة:

1. اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

أعادت المادة (29) من القانون رقم 18 لسنة 2025 تشكيل اللجنة الوطنية برئاسة محافظ مصرف قطر المركزي وعضوية ممثلين من اثنتي عشرة جهة حكومية وتنظيمية (الداخلية، العدل، الخارجية، النيابة العامة، هيئة قطر للأسواق المالية، هيئة تنظيم الأعمال الخيرية، وغيرها). وتتولى اللجنة تنسيق السياسات ووضع الاستراتيجية الوطنية وتقييم المخاطر

1600 فاتف، "تدابير وإجراءات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب دولة قطر - تقرير التقييم المتبادل"، باريس، فرنسا، 2023، ص 73-75.

1601 المرجع نفسه.

1602 الشيماء مبارك خليفة الدوسري، "مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب عبر الجمعيات والمؤسسات الخيرية"، (رسالة ماجستير، جامعة قطر، 2020)، ص 65-66.

1603 دولة قطر. قانون رقم (20) لسنة 2019 بإصدار قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، (الجريدة الرسمية القطرية: العدد 19، بتاريخ 25-9-2019)، ص 3، تم الاسترجاع من <https://tinyurl.com/27b855lj>، تمت الزيارة بتاريخ 14-10-2025.

1604 الدوسري، مكافحة غسل الأموال، ص 65-66.

والإشراف على تبادل المعلومات بين السلطات المختصة، وتعد هذه اللجنة مظلة مؤسسية تضمن التكامل بين الإجراءات الوقائية (الرقابة والإبلاغ) والإجراءات التحفظية والقضائية، فضلاً عن متابعة الامتثال للمعايير الدولية. 1605

2. وحدة المعلومات المالية (FIU)

استحدث القانون المعدل لعام 2025 مادة جديدة (31) تمنح وحدة المعلومات المالية شخصية معنوية واستقلالاً وظيفياً ومالياً، مما يمكنها من تحليل البلاغات الواردة من المؤسسات المالية والمهنة غير المالية عن العمليات المشبوهة، وإحالتها إلى النيابة العامة.

وتعتبر الوحدة صلة الوصل بين القطاع المالي والسلطات القضائية، إذ تجمع البيانات وتصدر أوامر تجميد مؤقتة بالتنسيق مع النيابة، وتشارك في التقييم الوطني للمخاطر، ما يجعلها محوراً رئيسياً في تفعيل الإجراءات التحفظية. 1606

3. النيابة العامة والمحكمة المختصة

تعد النيابة العامة السلطة المركزية في تطبيق أوامر التجميد والحجز والمصادرة، ولها حق طلب المساعدة القانونية المتبادلة من الدول الأخرى في تتبع الأموال المحولة عبر الحدود.

أما المحاكم الجنائية فهي صاحبة الاختصاص الأصيل في إقرار المصادرة النهائية أو رفضها، بعد التحقق من مشروعية الإجراءات التحفظية وضمان حقوق الدفاع.

وقد خصصت في قطر دوائر قضائية متخصصة في القضايا المالية وغسل الأموال لضمان سرعة البت وتراكم الخبرة القضائية. 1607

المبحث الثاني: الضمانات القانونية والتعاون الدولي في مكافحة غسل الأموال

المطلب الأول: الضمانات القانونية للإجراءات التحفظية والمصادرة

رغم أهمية المصادرة والتجميد في مكافحة غسل الأموال، فإنها تقيد حق الملكية والحرية الاقتصادية، لذلك وضع المشرع القطري جملة من الضمانات توازن بين مقتضيات الردع وحماية الحقوق:

1. الصادرة بأمر قضائي أو بقرار من النيابة مع رقابة لاحقة من القضاء.
 2. التحديد الزمني: يجب أن تكون الإجراءات مؤقتة ولا تستمر إلا بقدر الحاجة للتحقيق.
 3. إمكانية الطعن والاستئناف: يحق للمتضرر من أمر التجميد أو الحجز أن يتظلم أمام المحكمة المختصة.
 4. احترام مبدأ التناسب: بحيث لا يتجاوز الإجراء قيمة الأموال محل الشبهة أو يطلأ أموالاً مشروعة بحتة.
 5. حماية الغير حسن النية: لا يجوز مصادرة الأموال التي انتقلت إليه بعوض مشروع قبل العلم بالجريمة.
 6. التقيد بقريئة البراءة: فالإجراءات التحفظية لا تعني الإدانة، بل هي تدابير احترازية لحين الفصل. 1608
- لذا فإن فعالية الإجراءات التحفظية تعتمد على السرعة في إصدار أوامر التجميد، وتمكين النيابة من تتبع الأموال المشبوهة وتقييمها، ومنحها سلطة المنع من السفر عند الحاجة، وهو ما يتقاطع مع النهج القطري الذي يجيز إصدار أوامر فورية عند وجود شبهات قوية على أن تعرض لاحقاً على القضاء.

المطلب الثاني: التعاون الدولي واسترداد الأموال عبر الحدود

1605 دولة قطر. قانون رقم (18) لسنة 2025 بتعديل بعض أحكام قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب الصادر بالقانون رقم (20) لسنة 2019. (الجريدة الرسمية القطرية: العدد 23، بتاريخ 2025-9-11)، ص 3، تم الاسترجاع من <https://tinyurl.com/2ardbfqh>، تمت الزيارة بتاريخ 2025-10-14.

1607 فاتف، "تدابير وإجراءات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب دولة قطر - تقرير التقييم المتبادل"، باريس، فرنسا، 2023، ص 73-75.

1608 فاتف، "تدابير وإجراءات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب دولة قطر - تقرير التقييم المشترك"، باريس، فرنسا، 2008، ص 52-55.

أقر القانون القطري مبدأ المساعدة القانونية المتبادلة في قضايا غسل الأموال وتمويل الإرهاب، بما في ذلك الاعتراف المتبادل بأوامر التجميد والمصادرة الصادرة عن سلطات الدول الأخرى، شرط مراعاة مبدأ المعاملة بالمثل وعدم تعارضها مع النظام العام القطري، وتقوم اللجنة الوطنية والنيابة العامة ووزارة الخارجية بأدوار مكملية في هذا الإطار، عبر التنسيق مع المنظمات الدولية والإقليمية كمجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (MENAFATF) والإنتربول، وتبادل المعلومات التنفيذية في القضايا العابرة للحدود، وفي حال صدور حكم نهائي من دولة أجنبية بمصادرة أموال تقع داخل قطر، يجوز للنيابة العامة القطرية تنفيذ القرار بعد استيفاء الإجراءات القانونية وموافقة القضاء المختص، وبالعكس يمكن لقطر أن تطلب من دولة أخرى تجميد أو مصادرة أموال ناتجة عن جريمة واقعة داخل أراضيها. 1609

دور النيابة العامة في طلب المصادرة وتحريك الدعوى الجنائية

تمثل النيابة العامة الركيزة الأساسية في تحريك الدعوى الجنائية المتعلقة بجرائم غسل الأموال، حيث تختص قانوناً بتقديم طلبات المصادرة القضائية أمام المحاكم المختصة ومتابعة تنفيذها بعد صدور الأحكام النهائية، كما تمارس دورها في تتبع الأموال المتحصلة من الجريمة داخل قطر وخارجها وطلب المساعدة القانونية المتبادلة لاستردادها بالتنسيق مع الدول الأخرى. 1610

كما أن النيابة العامة هي الجهة المخولة قانوناً بمراقبة مشروعية الإجراءات التحفظية وضمان احترام حقوق الدفاع أثناء تطبيقها، وهو ما يعكس توازن المشرع القطري بين حماية النظام المالي وضمان العدالة. 1611

المبحث الثالث: المقارنة بين التجربة القطرية والتشريعات العربية والدولية في مكافحة غسل الأموال والمصادرة
تعد المقارنة القانونية أداة مهمة لفهم الاتجاه العام في تطوير التشريعات الخاصة بمكافحة غسل الأموال، وتقدير موقع القانون القطري ضمن الإطارين العربي والدولي، وتظهر الدراسة أن التشريعات في الجزائر والإمارات وقطر، رغم انطلاقتها من خصوصيات قانونية مختلفة، إلا أنها تتقاطع في الأهداف الجوهرية المتمثلة في الوقاية، الردع، واسترداد المتحصلات.
المطلب الأول: المقارنة مع التجربة الجزائرية والإماراتية
أولاً: التجربة الجزائرية:

اعتمد المشرع الجزائري قانوناً متقدماً في مكافحة غسل الأموال، من خلال الأمر رقم 01/05 المعدل والمتمم في 13 فبراير 2012، الذي تضمن مجموعة من الآليات الوقائية والكشفية والجزائية، وقد أوضحت الباحثة قيشاح نبيلة (2015) أن المشرع الجزائري أولى اهتماماً خاصاً بالشق الوقائي عبر إلزام البنوك والمؤسسات المالية بإبلاغ خلية الاستعلام المالي عن أي عمليات مشبوهة، حتى لو تعارض ذلك مع واجب السر المهني. 1612

1. الأسس العامة للتجريم:

يرى التشريع الجزائري أن تبييض الأموال هو "إخفاء أو تمويه حقيقة أموال غير مشروعة لإظهارها بمظهر مشروع"، وهو تعريف يتوافق مع الفقه الدولي الواسع، وقد استند إلى اتفاقية فيينا لعام 1988 وإعلان بازل كمرجعين أساسيين، ليشمل كل الأموال الناتجة عن جرائم منظمة، وليس فقط المخدرات كما كان سابقاً. 1613

2. الآليات التحفظية والمصادرة:

1609 فاتف، "تدابير وإجراءات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب دولة قطر - تقرير التقييم المتبادل"، ص 155-156.

1610 عبد الله يوسف العبيدي، "إضاءات على القانون رقم (20) لسنة 2019 بشأن غسل الأموال وتمويل الإرهاب في دولة قطر"، المجلة القانونية، المجلد 18، العدد 4 (2023): ص 1743-1744.

1611 الدوسري، مكافحة غسل الأموال، ص 65-66.

1612 نبيلة قيشاح، آليات مكافحة جريمة تبييض الأموال في التشريع الجزائري، ص 242.

1613 نجاة صالحي، "الآليات الدولية لمكافحة تبييض الأموال وتكريسها في التشريع الجنائي الجزائري"، (رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح، 2011)، ص 7-8.

أنشأ المشرع الجزائري خلية الاستعلام المالي كجهاز متخصص في تلقي الإخطارات عن العمليات المشبوهة، ومتابعتها إلى حين اتخاذ القرار بشأن التجميد أو الإحالة القضائية، كما منح القضاء صلاحية مصادرة الأموال المغسولة والأدوات المستخدمة في الجريمة، بالإضافة إلى الأموال ذات القيمة المعادلة، وذلك لحماية النظام المصرفي من الاستغلال. 1614

3. أوجه التشابه والاختلاف مع قطر:

• تشابه: كلتا الدولتين أنشأتا جهازاً متخصصاً (الخلية المالية في الجزائر ووحدة المعلومات المالية في قطر)، وفرضتا التزامات إبلاغ إلزامية على البنوك.

• اختلاف: القانون القطري ركز أكثر على التنسيق المؤسسي المركزي عبر اللجنة الوطنية، بينما ركز التشريع الجزائري على الإخطار الفردي المباشر من المؤسسات المالية إلى الخلية المالية، كما أن قطر أضافت بوضوح مبدأ التقييم الوطني للمخاطر الذي لم يكن منصوصاً عليه بوضوح في النص الجزائري.

ثانياً: التجربة الإماراتية:

تناول الباحث عيسى الضويحي الإجراءات الجزائية الخاصة بملاحقة جرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب والتنظيمات غير المشروعة، موضحاً أن الإمارات تبنت نهجاً قائماً على التحري السريع والتجميد الوقائي، إلى جانب مصادرة الأموال محل الجريمة بعد الإدانة. 1615

1. طبيعة الإجراءات التحفظية:

أبرز ما يميز التشريع الإماراتي هو السماح للنيابة العامة بإصدار أوامر فورية بالتجميد والمنع من السفر دون إذن مسبق من القضاء، متى توافرت مؤشرات جديدة، على أن يعرض القرار لاحقاً على المحكمة للمصادقة، كما أجاز القانون تتبع الأموال وتحليلها وتقييمها وصولاً إلى إمكانية تجميدها أو مصادرتها حتى في مرحلة التحقيق الابتدائي. 1616

2. المصادرة:

أكد المشرع الإماراتي على وجوب مصادرة الأموال والعائدات المتحصلة من الجريمة، وكذلك الأدوات المستخدمة في ارتكابها، وأجاز للقضاء تجميد الأموال في الخارج بالتعاون الدولي، كما نص على حماية الغير حسن النية، ووضع آلية لإدارة الأموال المحجوزة والمجمدة عبر لجنة قضائية خاصة. 1617

3. مقارنة بالتجربة القطرية:

تشابه قطر والإمارات في جوانب عديدة:

- اعتماد نموذج "النيابة المركزية" ذات الصلاحية في التجميد والتحفظ.
 - التنسيق الوثيق بين المؤسسات المالية والجهات الرقابية.
 - الاعتراف بأهمية التعاون الدولي وتنفيذ أوامر المصادرة الأجنبية.
- أما الفارق الجوهرى، فيكمن في أن القانون القطري لعام 2025 أعطى استقلالية قانونية كاملة لوحدة المعلومات المالية، بينما ما زالت نظيرتها في الإمارات تتبع المصرف المركزي إدارياً، كما ركز القانون القطري على آليات المتابعة بعد المصادرة لضمان إعادة توظيف الأموال في أغراض التنمية أو تعويض المتضررين.

المطلب الثاني: الاتجاهات الدولية وأوجه المقارنة التحليلية العامة و خلاصات المقارنة
أولاً: الاتجاهات الدولية:

1614 نبيلة قيشاح، آليات مكافحة جريمة تبييض الأموال في التشريع الجزائري، ص 242.

1615 عيسى طلال الضويحي، "الإجراءات الجزائية الخاصة بملاحقة جرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب"، ص 23.

1616 المرجع نفسه، ص 22-23.

1617 المرجع نفسه، ص 28.

تمثل توصيات مجموعة العمل المالي (FATF) المرجعية الأساسية لجميع التشريعات الوطنية، وقد أقرت أول مرة عام 1990 وعُدلت عام 2012، وأحدث نسخة صدرت في مارس 2022،

وتلزم هذه التوصيات الدول الأعضاء بتبني منظومة شاملة تشمل التجريم، المصادرة، الرقابة، التعاون الدولي.

1. أبرز التوصيات ذات الصلة بالمصادرة والإجراءات التحفظية:

• التوصية رقم (4): تنص على تمكين السلطات المختصة من مصادرة المتحصلات والأدوات المستخدمة في غسل الأموال أو الممتلكات ذات القيمة المعادلة، حتى دون إدانة في بعض الحالات.

• التوصية رقم (29): تشدد على ضرورة إنشاء وحدات مستقلة للمعلومات المالية ذات صلاحيات تحليل وإحالة.

• التوصية رقم (30): تخصصت في التنسيق بين سلطات إنفاذ القانون، وتدعو إلى وجود سياسات وطنية موحدة. 1618

• التوصية رقم (38): تلزم الدول بإنشاء آليات فعالة لتبادل أوامر المصادرة والمساعدة القانونية المتبادلة. 1619

2. مدى التوافق القطري مع FATF:

القانون القطري رقم (18) لسنة 2025 ينسجم بدرجة عالية مع هذه التوصيات من حيث:

• اعتماد منهج قائم على تقييم المخاطر.

• توسيع نطاق المصادرة ليشمل الأموال المماثلة في القيمة.

• تعزيز استقلال وحدة المعلومات المالية.

• إدماج التنسيق المؤسسي في لجنة وطنية برئاسة المصرف المركزي.

وقد صنفت مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (FATF) دولة قطر ضمن الدول التي أحرزت تقدماً ملحوظاً في الالتزام الفني، خاصة في مجال الرقابة المالية والمصادرة، وفق تقارير 2023 و 2024. 1620

ثانياً: أوجه المقارنة التحليلية العامة

المقارنة	قطر	الإمارات	الجزائر	المعايير الدولية (FATF)
الجهة المركزية	اللجنة الوطنية ووحدة المعلومات المالية	وحدة المعلومات المالية (تتبع المصرف المركزي)	خلية الاستعلام المالي	توصي بوجود وحدة مستقلة
التجميد والتحفيز	بأمر من النيابة أو القضاء، بإشراف اللجنة	تجميد فوري من النيابة مع رقابة لاحقة	إلزام البنوك بالإبلاغ والتجميد عند الشبهة	يوصي بالتجميد الفوري وفقاً للمخاطر
المصادرة	قضائية نهائية وتشمل الأموال المماثلة	مصادرة الممتلكات والأموال حتى في الخارج	تشمل الأموال محل الجريمة والأدوات	مصادرة ممتلكات ذات القيمة المعادلة
الضمانات القانونية	الطعن والتظلم، حماية غير حسن النية	حق التظلم ووجود لجنة قضائية	حماية سرية المعاملات، رقابة قضائية محدودة	ضرورة التناسب وضمائم حقوق الغير
التعاون الدولي	معاملة بالمثل وتنفيذ أوامر أجنبية	اتفاقيات ثنائية وإقليمية نشطة	محدود نسبياً	تعاون قانوني متبادل واسع

1618 فاتف، (2022-2012)، "المعايير الدولية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار التسليح"، باريس، فرنسا، 2022، ص 8-24.

1619 المرجع نفسه، نفس الصفحات.

1620 فاتف، "تدابير وإجراءات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب دولة قطر - تقرير التقييم المشترك"، باريس، فرنسا، 2025، ص 15-19.

يتضح من المقارنة أن التشريع القطري هو الأكثر توازناً بين الصرامة الإجرائية والضمانات القانونية، فهو يجمع بين المركزية المؤسسية (اللجنة الوطنية)، والاستقلالية التنفيذية (وحدة المعلومات المالية)، والمرونة القضائية في التجميد والمصادرة. كما أن التطوير المستمر جعل قطر نموذجاً إقليمياً في تطبيق مبدأ "المنهج القائم على المخاطر"، الذي يعد حجر الأساس لأي سياسة ناجحة لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

ثالثاً: خلاصات المقارنة

1. المنهج القطري يقوم على فلسفة مؤسسية متكاملة تجمع بين الوقاية، الرقابة، والمصادرة القضائية، وتضمن الشفافية عبر تقييم دوري للمخاطر الوطنية.
 2. المنهج الجزائري يركز على دور المؤسسات المالية في الإبلاغ والامتثال، مع ضعف في التنسيق المؤسسي المركزي.
 3. المنهج الإماراتي يركز على السرعة الإجرائية والمرونة في التجميد والتحفيز الفوري.
 4. المنهج الدولي (FATF) يمثل الإطار المرجعي الذي يلزم الدول بإدماج المصادرة ضمن منظومة العدالة المالية، مع تطوير التعاون عبر الحدود.
- وبذلك يمكن القول إن قطر استطاعت أن تمزج بين الكفاءة الإجرائية والانضباط القانوني، لتصبح منظومتها أقرب إلى النموذج الدولي الأمثل، خصوصاً بعد تعديلات 2025 التي وسعت صلاحيات اللجنة الوطنية ووحدة المعلومات المالية ووضعت المصادرة في إطار مؤسسي يحقق التوازن بين المصلحة العامة وحقوق الأفراد.

نتائج البحث

بعد استعراض وتحليل الإطار التشريعي والمؤسسي القطري في مجال المصادرة والإجراءات التحفظية في مكافحة غسل الأموال، يمكن القول إن دولة قطر استطاعت خلال السنوات الأخيرة بناء منظومة قانونية متقدمة تواكب التطورات الدولية وتستجيب لتوصيات مجموعة العمل المالي (FATF).

لقد أظهر القانون رقم (18) لسنة 2025 — المعدل لأحكام قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب الصادر بالقانون رقم (20) لسنة 2019 — نقلة نوعية في بنية النظام الوطني من حيث التنسيق المؤسسي، والاستقلالية الوظيفية، والشفافية الإجرائية، فقد وسع من اختصاصات اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، ومنح وحدة المعلومات المالية شخصية معنوية واستقلالاً إدارياً ومالياً، مما عزز قدرتها على أداء دورها التحليلي والرقابي.

وأظهرت الدراسة أن الإجراءات التحفظية — مثل التجميد والحجز والمنع من التصرف — تشكل خط الدفاع الأول في مواجهة الجرائم المالية، إذ تمنع تهريب الأموال وتضمن بقاءها تحت سيطرة السلطات إلى حين الفصل القضائي، أما المصادرة، فهي الأداة النهائية لاسترداد العائدات غير المشروعة، وقد تبنى المشرع القطري نهجاً موسعاً فيها يشمل المتحصلات المباشرة وغير المباشرة والأموال ذات القيمة المعادلة، وهو ما يعكس فهماً دقيقاً لطبيعة الجريمة المالية الحديثة.

كما أكدت المقارنة مع التشريعين الجزائري والإماراتي أن قطر تمثل نموذجاً متوازناً يجمع بين الصرامة الإجرائية والضمانات القانونية، فهي تطبق المصادرة القضائية وفق معايير العدالة الإجرائية، وتتيح للمتضررين حق التظلم والطعن، وتحمي حقوق الغير حسن النية، أما على الصعيد الدولي، فقد تبين أن المنظومة القطرية تتوافق بدرجة عالية مع التوصيات (4) و(29) و(30) و(38) من توصيات FATF، لا سيما في مجالات التنسيق المؤسسي والمساعدة القانونية المتبادلة واستقلال وحدة المعلومات المالية.

كما أثبت البحث أن المنهج القطري في مكافحة غسل الأموال يقوم على رؤية استراتيجية تركز على الحوكمة، والشفافية، والرقابة الوقائية، وأن المصادرة والإجراءات التحفظية لم تعد مجرد تدابير جنائية، بل أصبحت أدوات وقائية وردعية تسهم في حماية الاقتصاد الوطني من المخاطر المالية العابرة للحدود.

التوصيات

استناداً إلى نتائج التحليل والمقارنة، يوصي البحث بما يلي:

ضرورة توفير كوادرات متخصصة في التحليل المالي والتحقيق الجنائي داخل وحدة المعلومات المالية والنيابة العامة، مع دعمها بوسائل تقنية متطورة لمتابعة الأموال الرقمية والأصول المشفرة.

1. إصدار لوائح تنفيذية تفصيلية توضح إجراءات التجميد والحجز والتحفيز والمصادرة، وتحدد الجهة المسؤولة عن إدارة الأموال المصادرة وضوابط التصرف فيها بعد الحكم.

2. إنشاء قاعدة بيانات وطنية مشتركة بين المصرف المركزي والنيابة العامة والجمارك وهيئة الأسواق المالية لتبادل المعلومات الفورية حول المعاملات المشبوهة.

3. إبرام مزيد من اتفاقيات المساعدة القانونية المتبادلة مع الدول الشريكة، وتفعيل آليات استرداد الأموال المهربة عبر قنوات دبلوماسية وقضائية فعالة.

4. تنظيم برامج تدريبية مستمرة للمؤسسات المالية والمهنيين غير المالية (كالمحامين والمحاسبين ووكلاء العقارات) لتعزيز التزامهم بإجراءات العناية الواجبة والإبلاغ عن الشبهات.

5. تحديث التقييم الوطني لمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب كل ثلاث سنوات، بما يضمن تحديد القطاعات الأكثر عرضة للمخاطر وتوجيه الرقابة نحوها.

6. نشر تقارير دورية من اللجنة الوطنية حول حصيلة المصادرات والإجراءات التحفظية المنفذة، بما يعزز ثقة المجتمع ويظهر التزام الدولة بمبدأ المساءلة.

❖ قائمة المراجع

أولاً: التشريعات القطرية

1. دولة قطر. قانون رقم (18) لسنة 2025 بتعديل بعض أحكام قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب الصادر بالقانون رقم (20) لسنة 2019، (الجريدة الرسمية القطرية: العدد 23، بتاريخ 2025-9-11)، ص3، تم الاسترجاع من <https://tinyurl.com/2ardbfqh>، تمت الزيارة بتاريخ 2025-10-14.

2. دولة قطر. قانون رقم (20) لسنة 2019 بإصدار قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، (الجريدة الرسمية القطرية: العدد 19، بتاريخ 2019-9-25)، ص3، تم الاسترجاع من <https://tinyurl.com/27b855lj>، تمت الزيارة بتاريخ 2025-10-14.

ثانياً: الدراسات الأكاديمية

3. أبو مويس، غسان. "مخاطر غسل الأموال". صندوق النقد العربي - كتيبات تعريفية، العدد 9، 2021.

4. إقلولي، محمد. "عن طبيعة العلاقة بين تبييض الأموال والجريمة المنظمة". المجلة النقدية للقانون والعلوم السياسية، المجلد 14، العدد 1، 2019.

5. حلمي، خالد سعد زغلول. "مكافحة جرائم غسل الأموال في التشريع المقارن". مجلة العلوم القانونية والاقتصادية، جامعة القاهرة، المجلد 14، العدد 89، 2015.

6. الدوسري، الشيماء مبارك خليفة. "مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب عبر الجمعيات والمؤسسات الخيرية". رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة قطر، 2020.

7. الضويحي، عيسى طلال. "الإجراءات الجزائية الخاصة بملاحقة جرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب". مجلة القانون والتنمية، جامعة الشارقة، المجلد 1، العدد 1، 2021.

8. العبيدلي، عبد الله يوسف. "إضاءات على القانون رقم (20) لسنة 2019 بشأن غسل الأموال وتمويل الإرهاب في دولة قطر". *المجلة القانونية، المجلد 18، العدد 4، 2023.*
9. قيشاح، نبيلة. "آليات مكافحة جريمة تبييض الأموال في التشريع الجزائري"، *مجلة الحقوق والعلوم السياسي، المجلد 2 العدد 4، 2015.*
10. صالح، نجاه. "الآليات الدولية لمكافحة تبييض الأموال وتكريسها في التشريع الجنائي الجزائري". رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح، الجزائر، 2011.
11. مرز، أميره عبود. "جريمة غسل الأموال وتأثيرها على اقتصاد الدولة". *المجلة العالمية للاقتصاد والأعمال، المجلد 8، العدد 2، 2020.*
12. النتشة، دانة نبيل شحدة. "الوسائل الدولية في مكافحة جريمة غسل الأموال". رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، 2018.
13. النقرش، أمجد. "البنيان القانوني لجريمة غسل الأموال". *القانونية، العدد 5، 2016.*
- ثالثاً: المراجع الدولية
14. فاتف، (2012-2022)، "المعايير الدولية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار التسليح"، باريس، فرنسا، 2022.
15. فاتف، "تدابير وإجراءات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب دولة قطر – تقرير التقييم المتبادل"، باريس، فرنسا، 2023.
16. فاتف، "تدابير وإجراءات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب دولة قطر – تقرير التقييم المشترك"، باريس، فرنسا، 2008.
17. فاتف، "المعايير الدولية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار التسليح"، باريس، فرنسا، 2025، ص 15-19.